ISEEL التأصيل

التقديـــم

لقد حاولت جاهداً أن أقف على مؤلفٍ نحويٍّ قديم أو حديث أفرد لهذه المسألة مكاناً خاصاً فلم أوفق، فابن هشام الذي يعد مؤلَّفه «مغني اللبيب» جامعاً لكثير من مسائل المحذوفات المختلفة أهمل هذه المسألة إهمالاً تاماً، والقول نفسه مع ابن جني في مؤلَّفه (الخصائص)، والسيوطي في «الإتقان» وغيره، والزركشي في «البرهان في علوم القرآن».. وغيرهم ممن أفرد أمكنه خاصَّة لمسائل الحذف كعبد القاهر الجرجاني في «دلائل إعجاز القرآن»، ولست أدري ما السبب في مثل هذا الإغفال والتناسي علماً بأنهم قد أفردوا أمكنة خاصة لحذوف لا تقل عنها هذه المسألة شأناً كالمفعول به الصريح والمفعول له، والأجوبة وغير ذلك مما يكون فيه المحذوف معلوماً غير محتاج إلى تأويل أو تقدير.

ولقد رأيت في هذا البحث أنْ أسدَّ الثغرة في مكتبتنا النحوية، وهي ثغرة يزيل سدُّها وإحكام إغلاقها ما قد يعلق من غُبارِ الغموض بمعاني النص القرآني.

ولقد رأيت أنْ أقوم بتدوين تلك الأفعال وما يدور في أفلاكها مرتبةً ترتيباً معجمياً لتسهل العودة إلى كل فعلٍ منها في كتابنا العزيز، ولقد عزَّزت كل فعلٍ أو ما يدور في فلكه بما لا يقل عن ثلاثة شواهد إنْ وجدت، وأشرت إلى أرقام الشواهد الأخرى في أغلب المواضع.

ورأيت أنْ أقدم لهذه الأفعال بتلك الظواهر التي حُذِفَ فيها مفعولُها غير الصريح في القرآن الكريم معزَّزةً بما لا يقل عن ثلاثة شواهد مشاراً إلى المواضع الأخرى.

ولست أدَّعي أنّني قمت بحصر السيل كله من هذه الأفعال في كتابنا العزيز، ولكنني قمت بتدوين معظمها إلاَّ ما شرد ونَفَر، فلم أستطع مطاردته.

ولستُ أنكر أو أَتناسى صيحات الدارسين المحدثين ودعواتهم إلى إهمال موضع الجار والمجرور في هذه المسألة، وهي مسألة سبقهم إليها أجدادنا القدماء، فكتب النحو والأعاريب المختلفة تطالعنا بالاكتفاء بالتعلق بما قبله أو بعده[١].

واختلف النحويون في المفعول به في هذه المسألة، فمنهم من ذهب إلى أنه الجار والمجرور، ومنهم من ذهب إلى أنه المجرور، فابن جني ممَّن يرون أن الموضع لهما: «واعلم أنَّ الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده، وجرَّه الحرف، فإنَّ الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك، مررتُ بزيدٍ، فزيد مجرور، و(بزيدٍ) جميعاً في موضع نصب...»[٢].

والقول نفسه مع ابن بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة): «فكل جار ومجرور وقع مفعولاً فإن لفظه لفظ الجر، وموضعه نصب، فلذلك يجوز في العطف عليه وجهان..»[٣].

والقول نفسه مع أبي البقاء العكبري: «(من لدن)[٤]: يجوز أن يكون صفة، أي: كائن من لدن، ويجوز أن يكون مفعولاً والعامل فيه (فصلت)»[٥].

والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري: «الجار والمجرور في موضع نصب لأنه يتعلق بـ (يعودون)[٦]..»[٧].

ويعدُّ أبو حيَّان النحوي من أنصار المذهب الآخر: «والباء وإنْ عملت الجر في (زيد) فإنَّ زيداً في موضع نصب بـ (مررت)، وكذلك إذا حذف

---

(١) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، ورقة: ٧٩٧-٧٩٩.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١٤٧.
(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٣٣٦/٢.
(٤) هود: ١، الآية: «الر كتابٌ أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير».
(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٨/٢، وانظر: ٧٤٥/٢.
(٦) المجادلة: ٣.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٦/٢.

حرف الجر حيث يجوز حذفه نصب الفعل ذلك الاسم الذي كان مجروراً بالحرف..»[1].

والظرف (الظرف والجار والمجرور) مفعول غير صريح عند الشهاب: «قلت: تعليق (حيث) بالفعل ليس تعلق الظرفية ليتجه تعدية الفعل إليه بنفسه بكونه من الظروف المبهمة فإنَّه مفعول غير صريح نحو: سرتُ إلى الكوفة..»[2].

وقد يُطلِق النحويون على حرف الخفض ومخفوضه صلةً: «وعلى الثاني (من الله)[2] ظرف مستقر حال من (واقٍ)[3]، وصلته محذوفة، والمعنى: ما لهم واق وحافظ من عذاب الله...»[4].

ولقد رأيت في هذا البحث أن أتناسى المجرور بأحدِ حروف التعليل كالباء، واللام، ومن، وفي، وعلى)، وحتى، وكي، لأنني لست مع مَنْ يُدْخله في باب المفعول به[5].

ولقد رأيت أيضاً أن يكون اعتمادي في تعدية الفعل ولزومه على ما في القرآن من شواهد متناسياً في بعض الأحيان العودة إلى مظان اللغة.

وبعد فهذا رابع بحث[6] يدور في فلك القرآن الكريم، لست أرجو منه شهرةً أو نفعاً مادياً، بل رأيت أنْ أقدِّمه لقرَّاء العربية خدمة لكتابنا العزيز، وأسأل الله أن يغفر لي ما فيه من هفواتٍ أو فلتات في بعض المواضع، ونسأله أنْ يوفقنا عالمين ومتعلمين.

المؤلف الدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز
رئيس قسم اللغة العربية/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء/ فرع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥٤٨/٥.

وانظر في هذه المسألة: المقتضب: ٣٣/٤، المقرَّب: ١١٤/١، المرتجل: ١٥٧، شرح المفصل: ٦٥/٧.

(٢) حاشية الشهاب: ٣٠٣/٥.

(٣) الرعد: ٣٤، الآية: «وما لهم من الله من واقٍ».

(٤) حاشية الشهاب: ٢٤٤/٥، وانظر: ١٩١/٦.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٢/٢.

(٦) البحوث الأخرى: التأويل النحوي في القرآن الكريم، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، الحمل على الجوار في القرآن الكريم.